

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com

د. وليد الحداد



الاقتصاد الكويتي ومؤشرات سلبية قد تؤدي إلى الانهيار

تعطي مجانا إلى الأجانب والمقيمين، ومشاريع الكهرباء ما زالت تحبو وما زالت المؤشرات لأحلام استهلاك الكهرباء تنذر بالخطر والمياه أيضا معدلاتها وصلت للحد الأعلى، وعموما لم يظهر إلى الآن أي تغيير على مستوى الإدارة التنموية يظهر القدرة على التنفيذ بل ان هناك تصريحات صدرت تنبئ عن التأخير في التنفيذ.

انهيار قطاع العمالة

قطاع العمالة في الكويت يعاني من الانهيار لعدة أسباب أهمها أن العمالة الكويتية 95% منها ما زالت تعمل في القطاع العام، و75% فقط في القطاع الخاص والعمالة في القطاع الحكومي تعاني من الرسوب المعرفي وقلة التدريب ويكفي أن نعرف أن 70% منها حملة شهادات الثانوية فأقل، وهذا من أهم مسببات الإخفاق الحكومي في تقديم الخدمات العامة، وفي القطاع الخاص العمالة تركبها ليست في صالح الاقتصاد، فهناك مليون عامل شبه أمني وعمالة هامشية، وهناك 500 ألف عامل يخدمون القطاع الحكومي أي أن لكل موظف كويتي عاملين يخدمه، والقطاع العائلي يوظف 500 ألف عامل أجنبي مقابل 11 كويتي حسب إحصائيات التخطيط، وهناك 300 ألف عامل أجنبي أشياح موجودون في الكويت ولكن لا نعلم أين يعملون، بالإضافة إلى 23 ألف عامل كويتي أشياح، والعالمون الكويتيون في قطاع الأعمال 2000 مقابل 30 ألف رجل أعمال أجنبي، وهذا الإهمال في تدريب قطاع العمالة نتجت عنه بطالة كويتية تربو على 20 ألف من مقدم للعمل حسب إحصائيات إعادة الهيكلة، وطبعاً إذا استمرت هذه السياسة في قطاع العمالة فإن معدلات البطالة ستزيد، فالآن يصل معدل انتظار الخريج الكويتي إلى سنة كاملة وهو مرشح للزيادة إلى سنتين وأكثر خلال الفترة المقبلة، فهذا القطاع بحاجة إلى إعادة هيكلة وهو للأسف الذي يضغط على الميزانية العامة وسيسبب العجز الحتمي لا محالة إذا استمرت السياسات الحالية لقطاع العمالة.

إعادة هيكلة القطاع الحكومي أصبح أمراً حتمياً

الخطة الخمسية التنموية كان المفروض أن يتبعها إصلاح وتطوير إداري حتمي للأجهزة الحكومية، فأغلب وزارات الدولة قوانينها صادرة من القرن الماضي في الستينيات، وأيضا قانون الخدمة المدنية منذ سبعينيات القرن الماضي ولا شك أن الإدارة الحديثة تطورت تطورا هائلا يستتبع أن تتطور معه أنظمة الإدارة، هذا التأخر التشريعي والتأخر في التطوير الإداري لأجهزتنا الحكومية هو السبب الأول في «الحفر» والمآزق التنموية التي نعيشها حاليا، ولعل من أهم مظاهر الإخفاق هو وصول معدلات الفساد إلى مرحلة متقدمة، فحسب إحصائيات منظمة الشفافية العالمية الكويت الدولة رقم 60 الأكثر فسادا في العالم وقدمنا 6 درجات هذه السنة فأصبحت الدولة رقم 54 الأكثر فسادا في العالم، ومن المعروف أنه لا تنمية مع فساد، فستغافورة على سبيل المثال طورت أنظمة الشفافية ومحاربة الفساد لضمان التطور فأصبحت الدولة الثالثة في الشفافية على مستوى العالم، هذا من جانب ومن جانب آخر يعاني القطاع الحكومي من إخفاق في جودة تقديم الخدمات الحكومية وتعاني كثير من مؤسسات الدولة من إخفاق في تقديم خدماتها فوزارة المالية لم تستطع تنمية إيرادات غير نظمية ولم تستطع تطبيق القوانين الاقتصادية، وزارة التربية والتعليم تعاني من مشاكل كبيرة أهمها عدم القدرة على توفير التعليم العالي لأبناء الكويت وإخفاق الجامعة في قبول الطلبة، وهكذا، وعلى مستوى تنمية الموارد البشرية حدث ولا حرج، فأهمها عدم وجود خطة قوى عاملة لدينا لنعرف ماذا نريد خلال السنوات القادمة من قوى بشرية نبني عليها سياساتنا التنموية والتعليمية، وموضوع الرواتب والأجور الذي يستنزف الميزانية العامة وعموما المقصود إلى أننا بحاجة إلى رؤية جديدة في العمل الحكومي وإعادة اختراع أجهزتنا لتعمل وفق الأنظمة الحديثة فهذه الأجهزة هي التي ستقود أولا وأخيرا تطوير البلد فلا بد أن تكون متطورة حتى تكون قادرة على التطوير.

ختاما هناك مؤشرات أخرى سنعرض لها لاحقا بسبب عدم رغبتني في الإطالة مثل عدم تطبيق القوانين الاقتصادية كالخصخصة والمنافسة وقانون الاستقرار المالي.

من المؤشرات السلبية التي برزت انهيار سوق الأوراق المالية وعدم قدرة قرارات الإصلاح على إنقاذ، وأيضا فشل عملية الاختيار في هيئة مفوضي أسواق المال التي رفضت ثلاثة من أعضائها الاستقالة من عملهم السابقة بالرغم من أن رواتبهم تبلغ 13 ألف دينار شهريا، وسبق أن أشرنا في «السلة الاقتصادية» إلى أن عملية اختيار القياديين في الدولة من أهم مشاكل الفوضى الإدارية التي نعيشها لأنها لا تركز على نظام موضوعي وقواعد الاحتراف والإمكانات والقدرة على القيادة فكان مصير الهيئة الفشل كغيرها من الهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، ولا يفق انهيار البورصة على فشل هيئة أسواق المال وإنما على الإدارة الاقتصادية للبلد، فالبورصة هي انعكاس اقتصادي لاقتصاد الدولة، فالقوانين التي صدرت مثل قانون الاستقرار المالي والمخاف المياريية التي تعاني من سوء الإدارة والتأخير لم تستطع أن تعالج الأزمة المالية وأن تنتشل البورصة من أزمتها، وتقدر خسارة أهل الكويت منذ بداية الأزمة المالية عام 2008 بستين مليار دينار.

اقتصاد أحادي الدخل.. وعجز محتمل للميزانية

منذ فترة بسيطة أطلق محافظ البنك المركزي صرخة تحذير عالية الصوت بسبب الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الكبير وزيادات الرواتب غير المبررة والمربوطة بزيادة الإنتاج والأهداف التنموية، حيث ذكر المحافظ انه في عام 2020 على معدلات الإنتاج الحالية للنقط ستحتاج إلى بيع برميل النفط بقيمة 280 دولارا، حيث بلغت الميزانية العامة 20 مليار دينار، ويرى بعض المحللين الماليين أن الميزانية الحالية مربوطة ببيع النفط بقيمة 90 دولارا للبرميل وأنه في حالة انخفاض النفط عن 90 دولارا للبرميل فسندخل في مرحلة العجز، ومن الأمور التي تقلقنا وتصيبنا بالصدمة الحوار دائما يتركز على أسعار النفط ومدى كفايته للميزانية العامة والمفروض أن يتجه الحديث إلى كيف يمكن أن نوفر مصادر بديلة للدخل نتقلنا من حالة كون النفط يمثل 79% من دخل الميزانية الحالية، ويجب أن نوضح أن الضرائب ليست هي الدخل الأساسي بل الدخل الأساسي هو بناء اقتصاد منتج وتنمية قطاعات الصناعة والخدمات المالية والخدمات العامة وتجارة إعادة التصدير وغيرها من مشاريع التنمية الاقتصادية ومن أهمها إعادة بناء قطاع خاص حقيقي لا يعتمد على الإنفاق الحكومي، وجدير بالذكر أن دولة الإمارات النفط يمثل 23% من دخل الميزانية العامة فقط، وأيضا من الأهمية بمكان وقف استنزاف الميزانية العامة بالعبايا الشعبية وغيرها من القرارات ذات الأثر المالي دون مردود إنتاجي.

مؤشرات خطة التنمية سلبية

فيما عدا الأهداف الإنشائية فإن مؤشرات الخطة التنموية ما زالت سلبية فإلى الآن لم تنشأ أي شركة من الشركات المزمع أن تقوم بعملية التنمية وهي أكثر من خمس عشرة شركة، والعملية الإسكانية ما زالت تحبو وهناك أكثر من 90 ألف طلب بالانتظار وأيضا الترتيبية السكنية إزادات سوء ومازالت العمالة تستورد دون رقيب أو حسيب مما يسبب ثقلا على الخدمات المقدمة والتي

نمو إيرادات «كيوتل» للنصف الأول بـ16,6%

أعلنت شركة اتصالات قطر (كيوتل) أمس عن نمو إيرادات المجموعة بنسبة 16,6% لتصل إلى 15,4 مليار ريال قطري خلال الستة أشهر الأولى من السنة المنتهية في 30 يونيو 2011 مقارنة مع 13,2 مليار ريال قطري في نهاية النصف الأول من 2010، مدفوعة بالتقدم التشغيلي القوي في المجموعة بأسرها.

وبلغت القاعدة الموحدة لعملاء المجموعة 77,5 مليون عميل (مقابل 66,7 مليون عميل في النصف الأول من 2010)، وشكل ذلك نموا في عدد العملاء بنسبة 16,2%، في حين ارتفعت الأرباح قبل اقتطاع الفوائد والضريبة والاستهلاك والإهلاك بنسبة 15% خلال الفترة ذاتها ووصلت

إلى 7,2 مليارات ريال قطري مقابل 6,3 مليارات ريال قطري في النصف الأول من 2010، وبقي هامش الأرباح قبل اقتطاع الفوائد والضرائب والأهلاك قويا خلال الفترة، حيث بلغ 47%، وارتفع صافي الأرباح المخصصة للمساهمين بنسبة 16,7%، وعند معاملتها بشكل طبيعي ساهمت في تحقيق إيرادات مرة واحدة بلغت 554 مليون ريال قطري نتيجة القرار الإيجابي الخاص بتخفيض رسوم الترخيص المفروضة على كيوتل في قطر في 2010، ووصل صافي الربح المخصص لمساهمي كيوتل إلى 1,4 مليار ريال قطري مقابل 1,8 مليار ريال قطري في النصف الأول من 2010.

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الأسبوعي حول تطورات أسواق النقد العالمية، ان التقلبات تعصف بشدة بأسواق العملات الأجنبية خاصة مع ردود أفعال السوق على خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية.

وأفاد «الوطني» بأن سوق الأسهم والسندات لم يكن بأفضل حالا من سوق العملات، حيث طغى معدلاتها وصلت للحد الأعلى، وعموما لم يظهر إلى الآن أي تغيير على مستوى الإدارة التنموية يظهر القدرة على التنفيذ بل ان هناك تصريحات صدرت تنبئ عن التأخير في التنفيذ.

انهيار قطاع العمالة

قطاع العمالة في الكويت يعاني من الانهيار لعدة أسباب أهمها أن العمالة الكويتية 95% منها ما زالت تعمل في القطاع العام، و75% فقط في القطاع الخاص والعمالة في القطاع الحكومي تعاني من الرسوب المعرفي وقلة التدريب ويكفي أن نعرف أن 70% منها حملة شهادات الثانوية فأقل، وهذا من أهم مسببات الإخفاق الحكومي في تقديم الخدمات العامة، وفي القطاع الخاص العمالة تركبها ليست في صالح الاقتصاد، فهناك مليون عامل شبه أمني وعمالة هامشية، وهناك 500 ألف عامل يخدمون القطاع الحكومي أي أن لكل موظف كويتي عاملين يخدمه، والقطاع العائلي يوظف 500 ألف عامل أجنبي مقابل 11 كويتي حسب إحصائيات التخطيط، وهناك 300 ألف عامل أجنبي أشياح موجودون في الكويت ولكن لا نعلم أين يعملون، بالإضافة إلى 23 ألف عامل كويتي أشياح، والعالمون الكويتيون في قطاع الأعمال 2000 مقابل 30 ألف رجل أعمال أجنبي، وهذا الإهمال في تدريب قطاع العمالة نتجت عنه بطالة كويتية تربو على 20 ألف من مقدم للعمل حسب إحصائيات إعادة الهيكلة، وطبعاً إذا استمرت هذه السياسة في قطاع العمالة فإن معدلات البطالة ستزيد، فالآن يصل معدل انتظار الخريج الكويتي إلى سنة كاملة وهو مرشح للزيادة إلى سنتين وأكثر خلال الفترة المقبلة، فهذا القطاع بحاجة إلى إعادة هيكلة وهو للأسف الذي يضغط على الميزانية العامة وسيسبب العجز الحتمي لا محالة إذا استمرت السياسات الحالية لقطاع العمالة.

من ناحية أخرى، شهد أداء الدولار تقلبات منذ بداية الأسبوع، وذلك للمرة الأولى منذ ما يفوق 4 أشهر، فقد افتتح الدولار الأسترالي الأسبوع عند 1,044 دولار، ثم تراجع بعدها إلى 0,9928 دولار.

من ناحية أخرى، حقق الين الياباني مكاسب تبلغ حوالي 2% خلال الأسبوع بسبب الوضع الآمن الذي يتمتع به حاليا، فقد افتتح الأسبوع عند 76,47 ين/دولار، ليقلق للأسبوع 1,4248 دولار.

أما الجنيه الاسترليني فقد تأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية، فقد افتتح الأسبوع قويا عند 1,6478 دولار، إلا أنه خسر مكاسبه المحققة خلال الأسبوع بحيث تراجع ليصل إلى 1,6118 دولار ثم ليستعيد لاحقا بعضا من المكاسب وبجهد أقل للأسبوع عند 1,6279 دولار.

في المقابل، تراجع الدولار

في المقابل، تراجع الدولار

أشار التقرير الشهري لشركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، عن سوق الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي، الى انخفاض اصدارات الصكوك في شهر يوليو الماضي بنسبة 37% مقارنة بشهر يونيو، حيث تصدرت الصكوك السيادية اصدارات الشهر التي بلغ أجمالها 5 مليارات دولار، وصدر 3 صكوك لشركات في السعودية وقطر، فيما بلغ حجم الإصدار بالريال السعودي 15% من إجمالي الصكوك المصدر في شهر يوليو.

وقال التقرير ان شهر يوليو لم يشهد نشاطا يمكن مقارنته بسرعة النمو الذي طال سوق الصكوك مؤخرا، حيث صدرت ما قيمته 5 مليارات دولار بشكل إجمالي فيه، حيث وصل سوق الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي التوسع هذا العام باصدارين محليين من المملكة العربية السعودية وصك دولي واحد من قطر، وعلى الرغم من انخفاض الإصدارات الشهرية بنسبة 37% مقارنة بشهر يونيو، فقد استمر سوق الصكوك الأساسي بالزيادة السنوية بنسبة 133% في هذا الشهر وبذلك تزيد قيمة الإصدارات السنوية على 1,52 مليار دولار.

واستردت مجموعة المناع القطرية قيمة صكوكها التي صدرت في عام 2008 مع نهاية هذا الشهر، وتلاه في وقت لاحق استردادها لقيمة صكها الثاني



الاسترالي مقابل الدولار الأميركي وذلك للمرة الأولى منذ ما يفوق 4 أشهر، فقد افتتح الدولار الأسترالي الأسبوع عند 1,044 دولار، ثم تراجع بعدها إلى 0,9928 دولار.

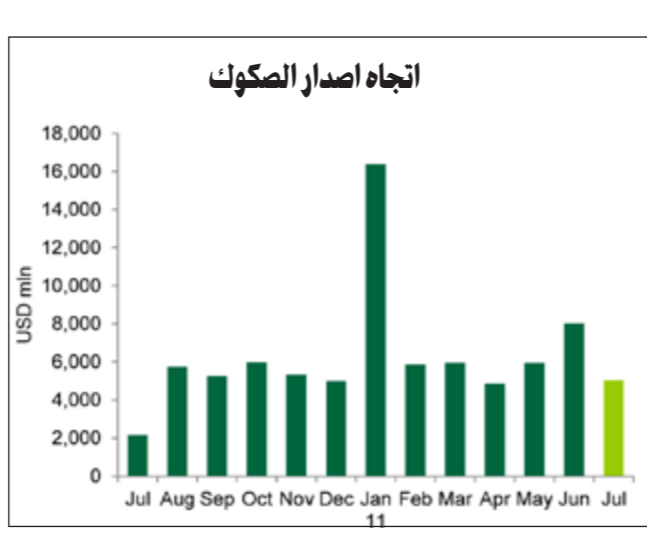
من ناحية أخرى، حقق الين الياباني مكاسب تبلغ حوالي 2% خلال الأسبوع بسبب الوضع الآمن الذي يتمتع به حاليا، فقد افتتح الأسبوع عند 76,47 ين/دولار، ليقلق للأسبوع 1,4248 دولار.

أما الجنيه الاسترليني فقد تأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية، فقد افتتح الأسبوع قويا عند 1,6478 دولار، إلا أنه خسر مكاسبه المحققة خلال الأسبوع بحيث تراجع ليصل إلى 1,6118 دولار ثم ليستعيد لاحقا بعضا من المكاسب وبجهد أقل للأسبوع عند 1,6279 دولار.

في المقابل، تراجع الدولار

في المقابل، تراجع الدولار

في يوليو الماضي وبانخفاض بنسبة 37% عن يونيو «بيتك للأبحاث»: 5 مليارات دولار حجم إصدار الصكوك الخليجية



الذي بلغت قيمته 215 مليون دولار، من ناحية ثانية تم تسعير صكوك المضاربة الخمسية، وأصدرت بالقيمة الاسمية وسيتم ادراج الاصدار في بورصة لندن واستخدام الاموال لأغراض عامة تتصل برأسمال الشركة العامل.

أما في المملكة العربية السعودية فقد صدرت صكوك عن مجموعة بن لادن وعن الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، وتعد صكوك مجموعة بن لادن جزءا من أوراق صكوك الشركة قصيرة الاجل، حيث أغلقت بقيمة 266 مليون دولار مع ارتفاعات لمدة سنة واحدا، وكان اصغار صكوك «سبكيك» لمدة خمس سنوات بقيمة 480 مليون دولار تم توزيعه على شركات الاستثمار

وشهد السوق زيادة في التقلب حيث استمر المؤشر السعري لسوق الكوبت للاوراق المالية بكونه الأقل تقلبا بنسبة 12,34% بفارق بلغ 7,52% عن الاسبوع الماضي، بينما احتل مؤشر المنعنى (MUDX) مركز المؤشر الأكثر تقلبا بنسبة 24,1% مرتفعا بنسبة 10,3% مقارنة بالاسبوع الماضي، وكذلك الامر بالنسبة للمؤشر الوزني الذي بلغ نسبة تقلب 17,55% ومسجلا ارتفاعا بنسبة 5,69% خلال نفس المدة.

وشهد السوق زيادة في التقلب حيث استمر المؤشر السعري لسوق الكوبت للاوراق المالية بكونه الأقل تقلبا بنسبة 12,34% بفارق بلغ 7,52% عن الاسبوع الماضي، بينما احتل مؤشر المنعنى (MUDX) مركز المؤشر الأكثر تقلبا بنسبة 24,1% مرتفعا بنسبة 10,3% مقارنة بالاسبوع الماضي، وكذلك الامر بالنسبة للمؤشر الوزني الذي بلغ نسبة تقلب 17,55% ومسجلا ارتفاعا بنسبة 5,69% خلال نفس المدة.

وشهد سوق الكوبت للاوراق المالية تسداولات بلغت 483,86 مليون سهم مقارنة بـ 373,24 مليون سهم في الاسبوع السابق، حيث كان لقطاع الغذاء الأثر الكبير بعد أن زاد حجم تداولاته بنسبة 226,7% خلال الاسبوع، وجاءت هذه الزيادة بقيادة سهم داتة الصفقات لتجهيزات الغذائية والذي شهد تداول 5,88 ملايين

في أعقاب تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية «الوطني»: الأجراء متقلبة بشدة في أسواق العملات الأجنبية

الأكبر لها منذ شهر يناير 2009.

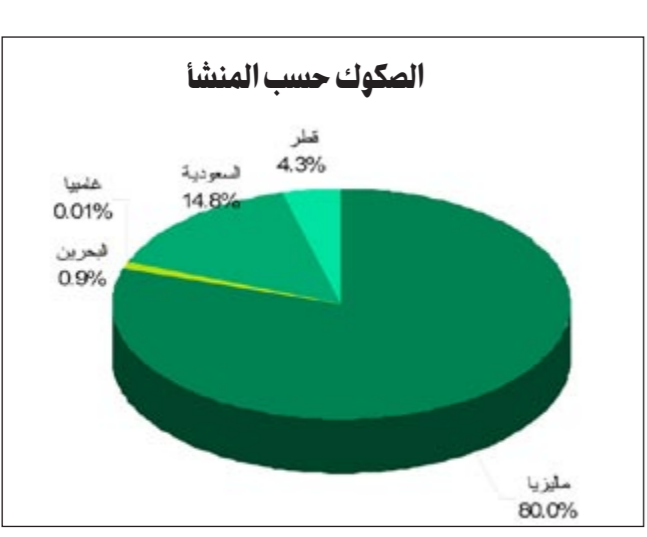
التي قيام وكالة «ستاندارد آند بورن» بتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية بظلاله على الأسواق العالمية، فقد تراجعت أسهم البنوك الأوروبية إلى أدنى مستوياتها منذ شهر مارس من عام 2009، حيث تراجع مؤشر Stoxx Euro بنسبة 6% خلال الجزء الأول من الأسبوع، كما أن الاقتصاد الفرنسي قد شهد حالة من الركود المفاجئ خلال الربع الثاني من السنة بسبب التراجع الحاصل في إنفاق المستهلك، وبالتالي فإن المخاوف المتعلقة بالديون وتراجع النمو الاقتصادي في فرنسا قد تسببت بإمكانية تخلف الحكومة الفرنسية عن سداد ديونها المستحقة والتي ارتفعت أسعارها إلى 170، وهو رقم قياسي جديد للدولة، خاصة أن التوقعات المتعلقة بتفاقم أزمة الديون قد تسببت بإمكانية خفض التصنيف الائتماني لفرنسا.

التي ارتفعت أسعارها إلى 170، وهو رقم قياسي جديد للدولة، خاصة أن التوقعات المتعلقة بتفاقم أزمة الديون قد تسببت بإمكانية خفض التصنيف الائتماني لفرنسا.

المملكة المتحدة

تراجع المؤشر الصناعي في المملكة المتحدة على نحو غير متوقع خلال شهر يونيو، الأمر الذي يدل على أن التعافي الاقتصادي قد لا يكون وشيكا، فقد تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 0,4% بعد ارتفاعه إلى 1,8% منذ الشهر الماضي، ارتفع سعر الذهب إلى أعلى مستوياته مع التراجع السريع الحاصل في نسبة الصادرات والذي فاق التراجع الحاصل في نسبة الواردات، فقد ارتفع العجز بنسبة 4,4% ليلجأ 53,1 مليار دولار، متجاوزا بذلك التوقعات التي بلغت 48 مليار دولار، أما الصادرات فقد شهدت التراجع

في يوليو الماضي وبانخفاض بنسبة 37% عن يونيو «بيتك للأبحاث»: 5 مليارات دولار حجم إصدار الصكوك الخليجية



خلال العام الحالي، وفي الوقت ذاته، مثل الريال السعودي ما قيمته 15% من قيمة الاصدارات خلال الشهر و2% من قيمة الاصدارات السنوية.

تم إصدار ما مجموعه 68 صكوا في يوليو مقابل 81 صكا في يونيو، بينما أصدر مايو، وقام قطاع الشركات باصدار 56 صكا من هذه الصكوك بقيمة 1,974,8 مليون دولار (يوليو: 2,167,7 مليون دولار، - 78,9%) كما كان هناك 10 إصدارات عن جهات سيادية بقيمة 2,39 مليار دولار (يوليو: 3,95 مليارات، - 39,5%).

كما كان الصك السيادي الخاص بمجموعة مجموعة المناع القطرية هو الصك الدولي الوحيد الذي صدر خلال شهر يوليو، وتم استثماره في جزر كايمان.

«المنعنى»: 215,6 نقطة خسائر المؤشر السعري الأسبوع الماضي

وانخفض السقف الكلي لرأس مال السوق بمقدار 3,6%، بينما ارتفع عدد الصفقات الى نسبة 54%، ومن ناحية اتساع واجهة السوق فقد سجلت 9 شركات ارتفاعا مقارنة بـ 49 شركة في الاسبوع الماضي، بينما سجلت 105 شركات انخفاضا مقارنة بـ 48 خلال نفس المدة من الاسبوع الماضي.

ومن أصل 66 شركة اسلامية استطاعت شركتان فقط من 32 احراز تقدما، بينما شهدت 32 شركة تراجعا مقارنة بـ 14 شركة اسلامية في الاسبوع الماضي.

واستطاع قطاع العقار أن يحتل مركز القطاع الأكثر نشاطا خلال الاسبوع وبحصة سوقية بلغت 25,51% مقارنة بـ 28,69% من الاسبوع الماضي، وتبعه قطاع الاستثمار الذي شهد زيادة في حصته السوقية ليصل الى نسبة 24,48% مقارنة بـ 18,18%.